مجلة الشهاب • المجلد: 07، العدد: 02 (2021م) • ص ص 287 - 304
(ISSN: 2477-9954, EISSN: 2602-5485)

الجندر والاشتباك مع ركائز الأسرة «مقاربة مقاصدية»

Gender and Contradiction with the Pillars of the Family: An Approach in understanding the purpose.

د/ فضيلة تركي *
جامعة باتنة 1 (الجزائر)
terkifadila@gmail.com

د/ سميرة خزار
جامعة باتنة 1 (الجزائر)
kh-samira@live.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/19 تاريخ القبول: 2021/05/27 تاريخ النشر: 2021/07/15

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مصطلح محوري تبنته كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة والأسرة وهو "الجندر"، وتهدف إلى توضيح صراعه الشرس مع الاختلافات الفطرية بين الذكر والأنثى ومع مقومات وأسس الأسرة، وسعي هذه الفلسفة لعالم بدون أسر فطرية (ذكر/ أنثى) ودعوتها للشذوذ والأسر اللانمطية، ومن أهم النتائج أن القرآن طرح بديلا يقر الاختلاف بينهما باعتباره ضرورة لاستمرار النوع الإنساني، في إطار من التكامل بين شقي الإنسان لتحقيق استقرار الأسرة وانطلاق عمراني جديد.

الكلمات المفتاحية:

الجندر؛ اشتباك؛ الأسرة؛ مقاربة مقاصدية.

Abstract:

This research paper deals with a central term adopted by all international conventions related to women and the family, which is "gender".

It aims to clarify its conflict with the innate differences between male and female, and its pursuit of this philosophy for a world without innate families (male / female) and its call to homosexuality and atypical families.

The qur'anic and understanding the purpose view approach is based on confirming the differences between men and women, which is the only way to guarantee the continuation of the humankind. The reform the family will be always the main unite of away human development.

Key words:

Gender; Contradiction; family; Approach in understanding the purpose.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

لعل من أهم النظم التي قامت عليها خطة الاجتماع الإنساني هو نظام الزوجية الذي شاءت مشيئته أن يكون أساسا متينا للمجتمع والعمران، إن مؤسسة الزواج ذات أبعاد ومضامين تتجاوز المحيط الخاص إلى الوجود الإنساني للحفاظ على النوع الإنساني وتنميته كما وكيفا، وتؤهله للبناء الحضاري والعمراني.

إلا أن العولمة الثقافية والاتفاقيات الدولية استهدفوا في العقود الأخيرة هذا الكيان الاجتماعي في العالم الإسلامي قصد خلخلته، ومن أخطر الاتفاقيات التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وترتكز هذه الاتفاقية على مصطلح محوري وهو "الجندر".

1.1. إشكالية الموضوع

بناء على ما سبق انتظمت إشكالية هذه الدراسة ضمن الأسئلة التالية:

ما هو الدور الذي لعبه الجندر في تفكيك ركائز الأسرة؟ وكيف يمكن نقد ونقض أطروحاته من خلال رؤية توحيدية مقاصدية، وبناء بديل أصيل يؤهل الأمة لدخول دورة حضارية جديدة؟

ويمكن طرح أسئلة فرعية انطلاقا مما سبق:

- ما حقيقة الاضطراب في ترجمة الجندر وما دلالته؟
- لماذا يرتكز على إنكار الفروق بين الذكر والأنثى؟
- ألا يعد هذا تفكيكا لفطرة الزوجية والأسرة ودعوة للشذوذ؟
- كيف يمكن نقد ونقض طروحاته من خلال القيم المقاصدية؟

1.2. أهداف البحث:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مصطلح "الجندر"، وتوضيح الإضراب في ترجمته ودلالته، وتهدف توضيح صراعه الشرس مع الاختلافات الفطرية بين الذكر والأنثى، وسعي هذه الفلسفة لعالم بدون أسر فطرية (ذكر/أنثى) ودعوتها للشذوذ والأسر اللانمطية، وتروم توضيح البديل القرآني المقاصدي الذي يرتكز على تأكيد الاختلاف بين الذكر والأنثى باعتباره ضرورة بيولوجية لاستمرار النوع الإنساني، وبعث القيم المقاصدية للتأسيس لأسرة متماسكة وعمران جديد.

1.3. منهج البحث:

وقد اقتضت معالجة هذه الإشكالية الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف ظاهرة الجندر وتحليل أبعادها ونتائجها مع الاستعانة بالمنهج المقارن من خلال عرضنا للرؤية الغربية والرؤية المقاصدية القرآنية.

1. 4. الدراسات السابقة:

أما عن الدراسات السابقة فلم أجد موضوعا بهذا العنوان، ولكن وجدت دراسات تتقاطع مع جانب من جوانب موضوع الدراسة، وأهمها: كتاب خديجة كرار الموسوم بـ" الأسرة في الغرب أسباب تغيير مفاهيمها ووظيفتها -دراسة نقدية تحليلية-"؛يتقاطع مع دراستي في التصور القرآني للموضوع وقد استفدت منه في رسم حدود البحث.

وكتاب أمل الرحيلي "مفهوم الجندر وآثاره على المجتمعات الإسلامية - دراسة نقدية تحليلية في ضوء الثقافة الإسلامية-، يتميز بكثافة المادة العلمية وسطحية التحليل واستفدت من مادته العلمية.

واعتمدت على مداخلة مطبوعة ضمن أعمال الملتقى الدولي التاسع الموسوم بقضايا الأسرة المعاصرة في ضوء أصول ومقاصد الشريعة الإسلامية والتشريعات العربية للدكتورة فضيلة تركي وعنوان المداخلة:" الجندر والاشتباك مع ركائز الأسرة"، ونجد الدراسة ركزت على توصيف ظاهرة الجندر وتحليلها فقط، أما موضوعي فقد أضاف الرؤية المقاصدية للموضوع وقاربه عمرانيا.

1. 5. خطة البحث:

جاءت هذه الدراسة لتقارب الطرح الجندري مقاصديا من خلال النقاط التالية:

- الجندر: إشكالية الترجمة والمفهوم.
- الجندر والاشتباك مع فطرة الزوجية.
- الجندر وعلاقته بالشذوذ.
- الجندر والاشتباك مع الزواج والأمومة.
- الأسرة أصل العمران.

2. الجندر: إشكالية الترجمة والمفهوم:

إن الغرب يفرض علينا مصطلحات دون أن ننتبه لخطورتها؛ ذلك أنها تعبر عن منظومات فكرية وفلسفية كبرى، فالمصطلح اليوم أخطر من أعتا الأسلحة دمارا، فهو وعاء معرفي ومستودع لمعاني ودلالات نشأت وتطورت في الغرب، تستخدم هذه المصطلحات استخداما أيديولوجيا من أجل تغيير البنية الاجتماعية دون مراعاة للخصوصيات الدينية والثقافية، يغزونا محملا بمفاهيم وقيم تحمل بديلا عن قيمنا وأفكارنا الإسلامية، ولما كانت عولمة المصطلحات بهذه الخطورة توجب علينا الوقوف عند مصطلح" الجندر" سواء من حيث محاولات الترجمة أو ما يتعلق بالمفهوم.

1.2. في إشكالية الترجمة:

ظهر مصطلح Gender بالإنجليزية الذي يقابله Genre بالفرنسية أول مرة في العالم الإسلامي عام 1979م في الفقرة التمهيدية لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والمعروفة اختصارا باسم "سيداو"*، ولم ينتبه إليه أي من وفود الدول الإسلامية، ربما لأنه ورد مرة واحدة فقط، فضلاً عن ترجمته آنذاك في النسخة العربية للاتفاقية إلى المساواة بين الجنسين، وهي ترجمة مغلوطة، و ظهر مرة أخرى في 1994م في وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان ذكر في (51) موضعا، منها ما جاء في الفقرة التاسعة عشر من المادة الرابعة من نص الإعلان الذي يدعو لتحطيم كل أشكال التفرقة الجندرية، ولم يثر المصطلح أحدا، ومراعاة لخطة التهيئة والتدرج في فرض المفهوم، ظهر المصطلح مرة ثالثة ولكن بشكل أوضح في وثيقة بكين 1995، حيث تكرر مصطلح الجندر (233) مرة.(سيدة محمود، موقع إلكتروني)

وشهد مؤتمر بكين صراعا رهيبا بين الوفود المشاركة حول توضيح ماهية المصطلح، إذ أصرت الدول الإسلامية على تعريفه بالذكر والأنثى، بينما رفضت الدول الغربية هذا التعريف، وهذا ما كان يُنبئ حينها بنية مبيتة وإصرار كامل على فرض المفهوم بتداعياته على كافة الشعوب.

دام الصراع أياماً في محاولة لتعريف المصطلح، وفي النهاية تم الاتفاق على عدم تعريف المصطلح، وإدراجه في قاموس مصطلحات الأمم المتحدة بأنه المصطلح غير المعرف (The non definition of the term Gender) وتختار كل دولة له التعريف الذي تشاء. (سيدة محمود، موقع الكتروني)

وفي تدرج لزرع مصطلح الجندر في العالم الإسلامي ترجم إلى اللغة العربية بصيغة "النوع الاجتماعي" استنادا إلى ما توصل إليه مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث في اجتماع عدد من الخبراء في تونس (1995) .(معايير الجندرة، الشبكة السورية)

ثم ظهرت له ترجمة شارحة وهي "الشكل الثقافي والاجتماعي للجنسين" والتي استخدمتها نسويات بارزات، وترجم أيضا لكلمة "الجنوسة"، وذلك باشتقاقه من الجذر الثلاثي (ج ن س)، ولم يتح لهذا المصطلح القبول العام (سعاد جوزيف وآخرون، 2003، ص:16).

إن هذا الارتباك في الترجمة يدل على أن مصطلح الجندر من المصطلحات الرخوة التي تتركز فيها إشكالية المصطلح بأوضح صورها، فهو متحول الدلالة، وقابل للشحن والتفريغ من حمولته المفاهيمية لأي غرض أيديولوجي (خالد عبد العزيز، 2016، ص:44)، ويبدو أنه قابل للتطور ومرن وحمال لمعان مختلفة ففي كل مرة يظهر له معنى جديد؛ فمن الجنس إلى الجنوسة إلى النوع الاجتماعي، وهنا مكمن الخطر؛ إذ يمكن شحنه بمعان أخرى سلبية.

واليوم تسعى ناشطات النسوية في العالم الإسلامي لزرع مصطلح "الجندر" في العالم الإسلامي، وفي هذا السياق تقول إحداهن: "أرى من المنطقي استخدام الكلمة في اللغة العربية مكتوبة تبعا لنطقها باللغة الإنجليزية لما تحمله من معان دفينة وإيحاءات ودلالات ثقافية ومعرفية خاصة عند استخدامها ضمن الخطاب النسوي" (سعاد جوزيف، موسوعة النساء، ص:16).

وفعلا تم نقل مصطلح "جندر" بكتابة عربية إلى العالم الإسلامي بحمولته التاريخية والمعرفية والفلسفية المتعلقة بالمرأة الغربية دون مساءلة ثقافية، هذا ما ترتب عليه غزو لمجتمعاتنا وقيمنا وهيمنة ثقافية.

2. 2. معناه اللغوي :

الجندر لغة يستخدم لتصنيف الأسماء والصفات، أو يستخدم بوصفه محلا مبنيا على خصائص متعلقة بالجنس في بعض اللغات، وقوالب لغوية بحتة (موقع الأمم المتحدة الالكتروني)، وورد أن الجندر مجموعة فرعية داخل مجموعة نحوية" من علم النحو" مثل: الاسم والحال، والصفة والفعل. فهو يتعلق بتأنيث العبارة أو تذكيرها إذا كانت اسما أو فعلا أو صفة أو حالا.

وجاء في المعنى الثاني لمفردة الجندر: هو المنحى السلوكي أو الثقافي أو النفسي النمطي الخاص بأحد بالجنسين، أي أن هناك منحى أنثوي، ومنحى ذكوري، فليس هناك بحسب هذا المعنى سلوك أو ثقافة أو حالة نفسية فيها خصائص مشتركة أنثوية وذكورية (موقع الأمم المتحدة الالكتروني).

2. 3. الجندر اصطلاحا:

بحسب هيئة الأمم المتحدة أن الجندر هو، "الأدوار والسلوكيات المحددة اجتماعيا لكل من المرأة والرجل ولا علاقة لها بالاختلافات العضوية، أي الصورة التي ينظر بها المجتمع للمرأة والرجل والخصائص المتعلقة بالنساء والرجال التي تتشكل اجتماعيا وثقافيا" (موقع الأمم المتحدة الالكتروني).

أما منظمة الصحة العالمية فتعرفه بأنه: "المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية لا علاقة لها بالاختلافات العضوية" (أمل الرحيلي،2016، ص:64)

ومفاد هذين التعريفين أنه لا توجد ذات مذكرة أو ذات مؤنثة في جوهرها، وإنما تتشكل هذه الذات عن طريق المحاكاة والتنشئة الاجتماعية، بمعنى أن الجنس (ذكر/ أنثى) لا يحدد طبيعة الإنسان، بل المجتمع والثقافة والدين هم الذين يحددون التقسيمات والأدوار الخاصة بالرجل والمرأة، وكذلك الفروق بينهما، وحتى التصورات والأفكار المتعلقة بنظرة الذكر لنفسه وللأنثى ونظرة الأنثى لنفسها وللذكر، وكل هذا مصطنع ويمكن تغييره وإلغاؤه تماما، ومن ثم يمكن للذكر أن يغير نظرته لذاته ويشعر أنه أنثى بغض النظر

عن تركيبته البيولوجية، وكذلك الأمر بالنسبة للأنثى فيمكنها أن تغير نظرتها لنفسها وتشعر أنها رجل، فليس بالضرورة أن توافق الذكورة والأنوثة الجنس (أي طبيعة الأعضاء البيولوجية فالذكر يختلف عن الأنثى)، بمعنى قد تشعر بالذكورة أنثى، والعكس قد يشعر بالأنوثة رجل، فالجنس لا يحدد طبيعة الإنسان، وهذا ما يطلقون عليه الهوية الجندرية (GENDER IDENTITY).

ويبدو أن هذين التعريفين فيهما كثير من المراوغة حيث لم يصرحا بالشذوذ وإنما أشارا إليه، فإذا كانت الذكورة والأنوثة صناعة اجتماعية دينية، فمعنى هذا أن الذات الإنسانية تولد حيادية لا ذكرا ولا أنثى مصداقا لمقولة عرابة الفكر النسوي سيمون دي بوفوار: "أن المرأة لا تولد امرأة، وإنما تصبح كذلك"(سيمون دي بوفوار، ص:61)، ويمكن اعتبار هذا تفكيك للأنوثة والذكورة مما يؤدي للحديث عن الجنس الواحد، "أو الجنس الوسط بين الجنسين (بالإنجليزية: يوني سكس UNISEX)، أي إنه تم رد الواقع إلى عنصر واحد أو مبدأ واحد ينكر أي عدم التجانس أو أي تنوع، بل وينكر ثنائية ذكر/ أنثى، فالذكر مثل الأنثى والأنثى مثل الذكر" (عبد الوهاب المسيري،2010،ص:63) .

وربما يكون تعريف ستولر الأقرب لمعنى الجندر والأوضح؛ إذ يرى أنه "مصطلح له معان نفسية أو ثقافية أكثر منها بيولوجية، فإذا كانت التسميات الملائمة هي الجنس (ذكر) و(أنثى) فإن المصطلحات المرادفة لها بالنسبة للجندر هي (ذكوري) و(أنثوي) والأخيران يمكن أن يكونا مستقلين تماما عن الجنس البيولوجي " (هالة كمال،2016، ص:29).

وعليه فإن مفهوم الجندر يقوم على تفكيك الذكورة والأنوثة، وتذويب الفروقات النفسية الظاهرية والباطنية بينهما، ومن خلال التركيز على شعور الإنسان بنفسه لا على الخلقة التي خلقها الله عليها، فقد يكون ذكرا ويشعر أنه أنثى فهو أنثوي، والعكس قد تكون أنثى وتشعر أنها ذكرا فهي ذكورية، فالجندر هو تلك المعاني النفسية والقناعات الثقافية التي يشعر بها الإنسان مخالفا بها طبيعة خلقه.

وأخطر ما أثار نسوية ما بعد الحداثة واعتبرته فتحا مبينا مقولة: "أن المرأة لا تولد امرأة وإنما تصبح كذلك" بمعنى أن الأنوثة صناعة اجتماعية، أي أنها ثقافة قابلة للتغيير، وهذه المقولة هي الركيزة التي انطلقت منها فلسفة الجندر التي مثلت محور كل بنود حقوق المرأة والطفل، والحلقة المحورية لكل المؤتمرات الكونية التي عقدت حول الأسرة والمرأة والطفل مثل مؤتمر بكين والقاهرة ونيرو....

وحقيقة الرؤية الجندرية هي الحرب بشراسة على الحقائق الفطرية الكبرى التي تتشكل منها الأسرة والإنسانية، وقد تم عولمة هذه الفلسفة بالقوة، وفرضت على كل العالم دون استثناء، وبدون مراعاة لخصوصيات الشعوب والمجتمعات، متحدية كل الديانات السماوية والتجربة الإنسانية منذ بدء الخليقة.

3. الجندر والاشتباك مع فطرة الزوجية:

ترتكز فلسفة الجندر على فكرة محورية وهي محاولة إلغاء الفروق بين الذكر والأنثى، والحديث عن الذات الحيادية التي يولد عليها الإنسان، وتعتقد النسوية أن هذا الاختلاف هو سبب ما تعانيه المرأة من استضعاف والسبب في سيطرة الذكور "فمنذ نشأة الإنسانية أتاحت للذكور ميزاتهم البيولوجية أن يؤكدوا أنفسهم كسادة وحدهم وهم لم يتخلوا قط عن هذا الامتياز" (سيمون دي بوفوار،د.ت، ص:38) ، ومن هنا جاءت معاداتها لفطرة ونظام الزوجية، وبدأت الحرب عليها لأنها نواة الأسرة والسبب في الزواج والأمومة.

تنطلق فلسفة الجندر من تفكيك حقيقة الزوجية (ذكر/ أنثى) من إنكار وجود خصائص أنثوية وأخرى ذكورية، بمعنى أن هناك تداخل بين الجنسين وأنهما واحد، بل أنكرت وجود فروق هرمونية وبيولوجية ينتج عنها فروق سلوكية بين الجنسين ما عدا الحمل والولادة. إن هذا الطرح يؤدّي إلى الحديث عن جنس واحد في آن واحد، وهذا إنكار صريح لسنة التمايز بينهما النفسي والبيولوجي، والأخطر إنكار التمايز في الأدوار؛ في حين الرؤية القرآنية والتجربة الإنسانية تؤكّد أنه ﴿ لَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى ﴾ (آل عمران:36).

إن نسوية ما بعد الحداثة لا تسلم للفروق الجنسية بين الذكر والأنثى باستثناء الحمل والولادة، أما بقية الفروق فلا أصل لها، وإنما هي صناعة اجتماعية ثقافية بامتياز كرّسها الرجل تارة باسم الدين وأخرى باسم التاريخ والتجربة الإنسانية، لذا نجدهن يرفضن رفضا قاطعا الحديث عن الفروق البيولوجية بين الجنسين.

ففي تسعينيات القرن الماضي بدأ الحديث عن قضايا لم يقو الناس على مناقشتها من قبل، كموضوع الأنوثة... وامتدت التساؤلات إلى معنى الأنوثة ذاتها، وعن وجود تلك الفروق العضوية المميزة للرجال والنساء، وعما إذا كان من الممكن إرجاعها إلى عوامل بيئية وثقافية، وبالتالي تفقد أساسها (فتيحة إبراهيم،1979، ص:258).

ومن هنا بدأت الجندريات في تفكيك معنى الأنوثة والذكورة، وإرجاع الاختلافات بينهما إلى الثقافة والدين والرجل، فالحياء والرقة لا علاقة لهما بطبيعة الأنثى البيولوجية بل هي صناعة اجتماعية كرسها الرجل باسم الدين للسيطرة على المرأة.

بل ذهبن إلى أبعد من هذا، وتمردن حتى على الحقائق العلمية ورفضن "أن يكون للهرمونات أي تأثير على سلوك الناس واختلاف الأنماط السلوكية بين الجنسين، ويرفضون مناقشة هذا الموضوع من أساسه، ويأبون حتى مجرد الاستماع إلى رأي العلم في ذلك، ويرون أن المجتمع هو الأصل والأساس في خلق أو إيجاد هذه الفوارق وتعميقها وتثبيتها، وأن المهارات والكفاءات وانفراد أحد الجنسين بأعمال معينة دون الجنس الآخر أمور يصعب تفسيرها وردها إلى الأسباب البيولوجية، وينبغي أن لا نحاول تفسيرها في ضوء هذه الأسباب لأن هذا معناه القضاء تماما على أية محاولة تقوم بها المرأة لتغير وضعها في المجتمع"

(تمهيد، مجلة عالم الفكر، 1976،ص:10). وسبب هذه الحرب على الأنوثة ومحاولة تسويتها بالذكورة وإنكار ما بينهما من فروق بيولوجية ونفسية، يعود لاعتقادهن أن الفروق الجنسية هي أساس المشكلة إذ لولا "أن المرأة أضعف من الرجل، ولولا أنها مهيأة للنهوض بأعباء الأمومة، لما كان هذا التقسيم للعمل على أساس الجنس، ولما نشأت قط عادة من العادات الخاصة الناشئة عن هذا التقسيم" (تمهيد، مجلة عالم الفكر،1976،ص:10).

وتشتبك النسوية مع الأنوثة والذكورة لأنهما السبب في تقسيم الأدوار، المرأة تضطلع بمهام التربية في الداخل، والرجل يوفر لقمة العيش الكريمة في الخارج، وهذه قسمة ضيزى من وجهة نظر جندرية.

في حين نجد الرؤية القرآنية تقر مبدأ الزوجية، وتعتبرها سنة من سنن الله في الخلق والتكوين، وهي سنة عامة مطردة، لا يشذ عنها عالم الإنسان ولا عالم الحيوان ولا عالم النبات، ﴿ **وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ** ﴾ (الذاريات: 49).

وفطرة الزوجية تعني أن الله عز وجلّ خلق الذّكر والأنثى، وجعل فيهما صفات نفسية واجتماعية وعقلية وجسمية أودعها الله في الذكر والأنثى، وهذا ختم مركوز في الإنسان لا يزول.

إن الاستعمال المتكرر لمصطلح "الزوجين" في القرآن الكريم، يفيد تأكيد الثنائية بتحديد الذكر والأنثى تعريفا لهما. قال تعالى: ﴿ **وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى** ﴾ (النجم:45-46).

إن القرآن الكريم يتناول قضية زوجية الإنسان في إطار الرؤية الكلية لمسيرة الإنسان ورسالته ﴿ **إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً** ﴾ (البقرة/30)، ولا يتم تحقيق هذا المقصد الرسالي إلا في إطار التكامل بين الرجل والمرأة، تكامل لتحقيق مقاصد العمران والاستخلاف، وتكامل لتحقيق مقاصد جزئية تتمثل في حفظ النسل باعتباره غاية من غايات الوجود الإنساني التي تضمن له البقاء والاستمرار، ومقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية.

4. الجندر وعلاقته بالشذوذ:

إن فلسفة الجندر تقوم على إنكار الاختلاف بين الجنسين، وتشتبك مع فطرة الزوجية الإنسانية لاعتقادها أن الاختلاف بين الذكر والأنثى يبقي المرأة تحت سلطة الرجل. إن هذه القراءة النسوية المتمردة على فطرة الزوجية أو الغيرية الجنسية؛ تعتبر أن الحديث عن الاختلاف بين الجنسين قمعي من وضع الرجل، الغاية منه استعباد المرأة وسجنها في الأسرة، وتفصيل الفروق الجنسية عنصرًا حاسمًا في استعباد النساء، وأن تخطي هذه الغيرية (الذكر/ الأنثى) يترتب عليها الحرب والوصم بالشاذ.

ومن هنا بدأت الحرب على مفهوم الجنس، إذ ترى نسوية ما بعد الحداثة أن تمييع حقيقة الاختلاف بين الذكر والأنثى أحد الأهداف المحورية لتحرير المرأة، وأن التشكيك في الحقائق الثابتة في كل الأديان السماوية والتي يؤكدها التاريخ الإنساني أول خطوة لتحقيق المساواة المزعومة.

إن النسوية بدأت بتفكيك معنى الجنس وزعزعة الحقائق البديهية، كاعتبار مفهوم الجنس (ذكر/ أنثى) مفهومًا غير واضح "وهو في حدّ ذاته مصطلح مبهم في اللغة الإنجليزية، قد يشير مصطلح "الجنس" إما إلى التمييز بين الذكر والأنثى (باعتبارهما جنسين) أو الجنس باعتباره فعلا حسيا... كذلك كلمة "جنسي" قد تشير إلى أنشطة أو صفات مختلفة لكل من الرجال والنساء...، كذلك يمكن استخدام مصطلح "الجنس" كما يحدث أحيانا في اللغة الفرنسية وأيضا في الإنجليزية، للإشارة إلى الأعضاء التي هي مناطق حسية وتلك الأجزاء من الجسد التي تميز بين الذكر والأنثى، هذا الارتباك اللغوي ليس محض مصادفة، وإنما يشير إلى الثقافة التي تهيمن عليها العقلية الذكورية والغيرية الجنسية المحيطة بنا.

يفترض الناس غالبا أن الأعضاء التناسلية التي نولد بها تحدد جنسنا (أنثى أو ذكر) أي أن المرء يصبح أنثويا أو ذكوريا منسجما، وسوف ينخرط في نشاط جنسي مع "الجنس الآخر"، أي مع شخص له أعضاء تناسلية مختلفة عنه، هذا المنطق الحتمي ساهم في تبرير دونية النساء وتحديد الغيرية الجنسية باعتبارها الشكل "الطبيعي" والمشروع للجنسانية. لذلك من الهام سياسيًا للنسويات الاشتباك مع هذا المنطق في التفكير وكسر السلسلة الأبوية التي تربط ما بين الجنس والجندر والجنسانية كما لو كانت غير قابلة للاقتران أو التغيير (ستيفي جاكسون،2016،ص:95).

ونلاحظ كيف بدأ التفكيك من تصوير أن "الجنس" مصطلح غامض غير واضح؛ ذلك أن الخطوة الأولى لتمييع حقائق الأشياء تغيير مسمياتها أو التلاعب بالمصطلحات المتفق أنها تدل عليها، إذ تعتقد النسوية أن التقسيم الثنائي رجل أو امرأة حسب الطبيعة البيولوجية وحصر العلاقة بين جنسين مختلفين (ذكر/ أنثى) باعتبارها العلاقة الوحيدة الفطرية والطبيعية، هذه الحقائق هي سبب بلاء المرأة وقمعها من طرف السلسلة الأبوية (الرجل) لذا وجب الاشتباك مع هذه المسلمات.

هذا المنطق هو الذي دفع سيمون دي بوفوار للقول بأن "المرأة لم تولد امرأة" يعني أنه لا توجد فطرة أو طبيعة بشرية أو حقيقة ثابتة بالنسبة للغيرية الجنسية، إذ الإنسان بشقيه (الذكر/ أنثى) يولد حيادي لا ذكر ولا أنثى، لأن الجسد لا يحمل جنسًا أصليا سابق التحديد على وجوده، وإنما تتكون الأجساد بحسب الجندر، فهذا يعني بحسب الفلسفة الجندرية أنه لا توجد ذات مذكرة في جوهرها ولا ذات مؤنثة في جوهرها، وإنما تتشكل الذات عن طريق المحاكاة التي تحافظ على هوية النوع، ويقودنا هذا للتأكيد أن مفهوم الجندر أو النوع تذكيرًا أو تأنيثا عبارة عن تصور اجتماعي، فمثلا أن النطق بجملة إنها "فتاة "لحظة الولادة يبعث

المولود إلى الوجود كفتاة ويبدأ ما تصفه بتحضير المولود لتصبح "فتاة" وتنجح هذه الطريقة لأن جملة "إنها فتاة" تستند إلى جملة المعايير السائدة التي تحدد ماهية "الفتاة" (ستيفي جاكسون، 2016، ص108-109).

ومعنى الكلام السابق أنه لا توجد حقيقة الذكر والأنثى، فالمجتمع والدين واللغة هم الذين يصنفون المولود، بل يمكن تجاوز هذا التصنيف والاشتباك معه، ومن هنا جاء الحديث عن الشواذ والدفاع عنهم باعتبارهم أقليات، لذا نجد للنسوية علاقات وطيدة بشتى أنواع الأقليات والدفاع عنهم في إطار حقوق الإنسان.

وتفرق الجندريات بين مفهوم "التوجه الجنسي" الذي يتعدد وبين مفهوم الجنس الذي لا يتعدد، فلا وجود لجنسين متقابلين: ذكر وأنثى كما رسخته العادات والتقاليد والدين والثقافة في الأذهان، وإنما هناك وجود لجنسية إنسانية واحدة فيها من الاشتباه قدرًا يمكِّن الفرد أن يكون له هذا التوجه الجنسي أو ذاك، بصرف النظر عن طبيعة عضوه التناسلي، فقد يكون توجه هذا أنثويا وهو ذكر عضويا، وقد يكون ذكوريا وهو أنثى عضويًا، وقد يكون أنثويا وذكوريا معًا وهو ذكر عضويًا أو أنثى عضويًا (ستيفي جاكسون،2016، ص:103).

ويبدو مما سبق أن النسوية تعمل على الانقلاب على الفطرة، والتشكيك في الطبيعة الإنسانية، بل إنكار أن تكون هناك "مجموعة القيم التي يحملها الإنسان في نفسه خَلْقًا (بفتح الخاء) والتي تحدِّد كيف ينبغي أن يكون خُلُقا" (طه عبد الرحمن،2006، ص:125)، وبحسب هذه الفلسفة فالطبيعة الجنسية البيولوجية الخَلْقية للذكر أو الأنثى، لا تفرض عليه سلوكا جنسيًا ملائمًا لتركيبته البيولوجية.

وهكذا يتم تفكيك الاختلافات البيولوجية (ذكر/ أنثى) وتصفيتها "والقضاء عليها وتستبدل كلمة الجنس بمصطلح الجندر. وهذا ما يسميه التيار الراديكالي الجندري بثورة الجندر/ الجنس (Gender/Sex)" (طه عبد الرحمن،2006، ص:127).

وعليه فإن مصطلح الجندر عملة ذات وجهين، يعبر أحدهما عن المساواة التماثلية بين الرجل والمرأة باعتبار النوع لا الجنس (ذكر/ أنثى)، وهذا يعني القضاء على التقسيم الرباني (ذكر/أنثى)، والوجه الآخر يعبر عن الشذوذ، وأن يحدّد كل شخص هويته كيفما يشاء ومن ثم توجهه الجنسي، وعلى المجتمع والقانون الانصياع لشهواته والقبول بها حتى وإن أدّت إلى تدمير الأمم والحضارات.

وتخلص النسويات أن حل هذه المعضلة يكمن في الاستغناء عن الرجل تمامًا، وعلى نظام الزواج لأنه هو الذي يوحد العلاقة بين الرجل والمرأة، وعليه تقترح إحداهن البديل قائلة: "حاليا يتيح (السحاق) النمط الاجتماعي الوحيد الذي يمكن أن نعيش فيه بحريّة (فسحاقية) هي المفهوم الوحيد الذي أعلم أنه يقع خارج نطاق التقسيم الجنسي (رجلا امرأة) لأن من تسمى سحاقية ليست امرأة لا اقتصاديا ولا سياسيا ولا

أيديولوجيا" (خديجة كرار،2009، ص:292)، إذن فالنظرية الجندر والتطبيق السحاق والشذوذ.

والخلاصة أن الفكر النسوي يرى أنه لا فرق بين الذكر والأنثى، وأن الاختلاف بينهما من بدع وصناعة المجتمع والدين والرجل، وللتخلص من الهيمنة الذكورية لابد من الفصل النهائي بينها؛ ذلك من خلال تمركز الأنثى حول ذاتها حتى تستغني عن الرجل تماما، وتتبنى السحاق، وربما الاستنساخ يحل مشكلة الانجاب نهائيا.

أما الرؤية القرآنية تنطلق من تعزيز الفوارق الفطرية مصداقا لقوله تعالى: ﴿ **وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى** ﴾ (آل عمران:36) أي "ليس جنس الذكر مساويا لجنس الأنثى" (محمد الطاهر بن عاشور،1984، ص:233)، وهي ليست لتفضيل الذكر على الأنثى؛ وإنما تفيد الغيرية في أداء الوظائف التي تتكامل بينهما لتحقيق غايات الوجود الإنساني.

ويؤكد ما سبق ذكره قوله تعالى: ﴿ **وَلاَ تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ اللّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُواْ اللّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا** ﴾ (النساء/32) فهذه الآية تبين أن المنهج الإسلامي يتبع الفطرة في تقسيم الوظائف، وتقسيم الأنظمة بين الرجال والنساء، والفطرة ابتداء جعلت الرجل رجلا والمرأة امرأة وأودعت كل منهما خصائصه المميزة لتنوط بكل منهما وظائف معينة... لا لحسابه الخاص ولا لحساب جنس منهما بذاته. ولكن لحساب هذه الحياة الإنسانية التي تقوم وتنتظم وتسمو في خصائصها، وتحقق غاياتها - من الخلافة في الأرض وعبادة الله بهذه الخلافة - عن طريق التنوع بين الجنسين" (سيد قطب، 634)، فالتنوع الفطري بين الذكر والأنثى يصب في صالح الإنسانية من خلال تنوع الخصائص والأدوار لعبادة الله وتعمير الأرض وتحقيق الخلافة.

وفساد نظام الكون القائم على نظام الزوجية يحدث بتغيير الفطرة ومسخها، لذا فالسنة النبوية نهت عن التشبه والتخنث والترجل، فعن ابن عباس رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال"(البخاري،2002، 2/4، كتاب اللباس، باب المتشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال، رقم الحديث5885)، وقال: لعن رسول الله ﷺ المخنثين من الرجال، والمترجلات من النساء" (البخاري،2002، 2/4، كتاب اللباس، باب إخراج المتشبهين من النساء من البيوت، رقم الحديث 5886) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ الرجل يلبس لبسة المرأة والمرأة تلبس لبسة الرجل"(أبو داوود السجستاني، ص:733).

وكل هذه الأحاديث تصب في معنى حفظ الفطرة، والفطرة هي المحافظة على الخِلْقة الأصلية التي خُلق عليها الذكر أو الأنثى، فحرم الشرع تغيير فطرة الأنثى من خلال التّشبه بالذكر، وحرم تغيير خلقة

الذكر إلى أنثى، وعلة ذلك أن التحريف الفطري للإنسان يؤدي إلى انخرام الكليات الخمس، ذلك ما أثبته العلم الحديث من فساد يلحق الشواذ في أجسادهم ونفسياتهم وعقولهم ناهيك عن فساد الدين وهو رأس الأمر كله.

إنّ الشذوذ من أخطر مقوضات الفطرة البشرية وإنسانية الإنسان وكليات الدين، مما يؤدي حتما لهلاك الإنسان والعمران لذا أكد الإسلام على الاختلاف بين الجنسين رغم وحدة الأصل. والتكامل في أداء الأدوار والوظائف بين الذكر والأنثى قصد تعمير الكون وتحقيق الاستخلاف.

5. الجندر والاشتباك مع الزواج والأمومة:

تعتقد النسوية لما بعد الحداثة أنه يجب تفكيك الأطر الأساسية لقمع المرأة واسترقاقها، ومن بين هذه الأطر الزواج والأمومة، لذا نجد فلسفة الجندر تنقلب على الأسرة وتشتبك معها بشراسة، لاعتقادها أن المرأة ستظل مستعبدة حتى يتم القضاء على خرافة الأسرة وخرافة الأمومة والغريزة الأبوية، وترى أنه بـ "مقدار ما تتحرر المرأة من الأسرة تتحرر من التبعية"(سيمون دي بوفوار،ص:48)، وبدأ تجاوز الكيان الأسري والإنجاب برفض فطرة الزوجية، إذ اعتبرت النسوية أن التقسيم الثنائي (ذكر/ أنثى) ختم وضعه الرجل والدين لاسترقاق المرأة، ولا يمكن لها أن تتحرر إلا إذا تم القضاء على نظام الزواج، وذلك من خلال تأجيج الصراع بين الذكر والأنثى، بل وصل الحال بالحركة النسوية الجندرية إلى اعتبار الصراع مع الرجال صراع أغيار، ومن ثم لا يمكن للرجل أن يدخل عالم النساء ولا يمكن فهم المرأة ثم تتحوّل العلاقة بين شقي الإنسان إلى علاقة سلب، أي علاقة أنثى بأنثى، لأنهن الأقرب إلى فهم بعضهن.

وشهد العقد السابع من القرن العشرين ظهور الكثير من الكتابات النسوية التي تدعو المرأة للتحرر الجنسي باعتباره الوسيلة المثلى للحرية الكاملة من الأسرة، كما طالبت النساء برفض الزواج، بل هناك من رأت في الشذوذ قمة تحرر المرأة ورفضها لهيمنة الرجل، وأنه رمز لتحدي المرأة للأنظمة القمعية الأبوية والاجتماعية والإيديولوجية. (كرار، 2006، ص:295).

ولقد بلغ التمرد أوجه على الزواج والأمومة والأسرة من قبل النسوية المتطرفة في نهاية القرن العشرين، فطالبت بإباحة الإجهاض، واعتمدت الشذوذ أسرة بديلة، فأصبحت الأسرة في نظرهن "كأنها شر مزمن، والزوجية اغتصابا، والأمومة استرقاقا " (دي بوفوار، ص:243)

وأصل هذه المواقف المتطرفة المعادية للزواج والأمومة أفكار دي بوفوار الفيلسوفة الوجودية، لأنها تتصور أن الأمومة والزواج أعاقت المرأة عن امتلاك العالم، وترى أن "السبب العميق الذي حصر المرأة في العمل المنزلي، في بداية التاريخ، ومنعها من تعمير العالم هو استعبادها لوظيفة التناسل"(دي بوفوار، ص:243) ، ومن هنا أعلنت الأنثويات حربا شرسة على أقدس مهمة عرفتها الإنسانية وهي "الأمومة" نظرا

لكونها نواة البشرية، وحامية الجوهر الإنساني؛ بحفظ إنسانيته وقيمه وهويته وذاكرته، والحصن الأخير الصامد أمام تغوّل العولمة.

حاول الخطاب النسوي الراديكالي إعادة تعريف المرأة وتحديد أدوار أخرى لها، غير التي عرفتها المرأة منذ بداية الإنسانية، هذه الأدوار الجديدة تتمثل في منافسة الرجل في السيطرة على العالم، والخروج من الأسرة حتى تحقق هويتها وذاتها، والتخلي عن مسؤولياتها كزوجة وأم.

وتولد عن هذا الخطاب: القلق والضيق والملل وعدم الطمأنينة في عمق المرأة، فعندما تسأل الأم عن عملها تجيب بأنها ماكثة في البيت، وهي تشعر بعدم الثقة والاحترام لوظيفة الأمومة، نتيجة الحرب الشرسة على أدوار الزوجة والأم من حمل وإنجاب ورضاعة ورعاية الأطفال.

وحاولت النسوية تفكيك الأمومة من خلال إقناع المرأة أن الأمومة ليست خصائص مركوزة في تكوينها الفطري والنفسي والشعوري، بل هي وظيفة اجتماعية صرفه، ومن هنا انطلقت في محاولة لتغيير الأدوار بين الرجل والمرأة.

وأيدت هذا الاتجاه هيئة الأمم المتحدة من خلال إصدار اتفاقية سيداو (cedaw)، اتفاقية عدم التمييز ضد المرأة، واعتبرت هذه الاتفاقية أن قيام كل جنس بدور محدد في الحياة (المرأة بدور الأم والرجل بدور الأب) بالأدوار النمطية (يعني المتخلفة)، ولتحقيق المساواة الجندرية جاءت اتفاقية سيداو لتنص على: أن "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق ما يلي:

1) تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة (المرأة في الداخل والرجل في الخارج).

2) كفالة أن تتضمن التربية الأسرية للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية، ومن هذا المنطلق فقد تم اقتراح والمطالبة بتقاسيم التربية مناصفة، وكذلك تخصيص إجازة أبوة للرجال بإجازة "الوضع" للنساء (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،المادة 16،موقع الأمم المتحدة)، ومعنى أن الأمومة وظيفة اجتماعية في الفكر النسوي: الانقلاب على الأمومة والأبوة والأسرة، وإيداع الأطفال في دور التنشئة الاجتماعية، حتى تتفرغ المرأة لصرع الرجل، والسيطرة على العالم وثرواته بدلا عنه

وفي إطار الحملة التدميرية للأسرة، تم ربط الأمومة بالفقر لأنها لا تتقاضى مقابلها أجرا، وهذه الرؤية ناتجة عن "منظومة المجتمع الاستهلاكي حيث المستوى المعيشي "المترف" لا "المستور" هو الهدف، ومن أجل هذا الهدف تترك الأم طفلها وتضعه في الحضانات أو دور رعاية الدولة... أجدى لها وأريح ماديا من المحافظة على كيان أسرتها" (المسيري،1998، ص:191).

إن طبيعة العصر المادّي الذي أصبحت فيه الكماليات تحتل رتبة الضروريات، فأصبحت الأمهات تلهث وراء التحسينيات، مما دفع بها للتخلي عن وظائفها الإنسانية "الأمومة" ما أدى للقضاء على آخر معقل ومأوى للإنسان، حيث تم تفريغ البيوت من الأمهات.

إن عمل المرأة في بيتها وتربيتها لأبنائها لا يسمى عملا في نظر النسويات لأنها لا تتقاضى عليه أجرا، ومن هنا جاءت فكرة "تأنيث الفقر" الذي تدور دلالته حول السلطة الذكورية المسيطرة منذ فجر الإنسانية التي جعلت من الرجل هو صاحب العمل مدفوع الأجر مقابل عمل المرأة غير مدفوع الأجر، مما أدى إلى تركيز الفقر في النساء مقابل تجمع المال عند الرجال؛ إن هذا الخطاب يدفع لفصل المرأة عن الأسرة وتضخيم أناها على حساب أمومتها، ويهدف أيضا إلى الحرب على فطرتها؛ لأن تربية الأطفال التي تختص بها المرأة متأصل في جوهر الأنوثة وفي النواة الأصلية، إذ حاول مؤتمر بكين عام 1995م الالتفاف على هذه الغريزة الفطرية، وسمى هذا النوع من عمل المرأة في بيتها بـ "العمل غير المربح" اعترافا منه بوجود هذا العمل، وإخراجا له من مفهوم التنمية المطلوبة.

وبهذه الطريقة تشتبك النسويات مع المفاهيم الإنسانية الفطرية، وتحاول تفكيكها حتى تقضي على الملجأ الأخير للإنسان في هذه الغربة الكونية. إن طروحات الجندر تهدد النسل البشري برمته، وتهدده في وجوده البيولوجي حيث تشتبك مع فطرة الزوجية (ذكر/ أنثى) والتي يرتب عليها عمليا في الواقع الحرب على الزواج، الذي يضمن استمرار النسل البشري. وكذلك لكونها تبشر بمسخ جديد من البشر الشاذين والشاذات والمتحولين جنسيا، وتحارب الأمومة باعتبارها سبب قبوع المرأة في سجن البيت، وعدم تمكنها من الخروج من سجنها للسيطرة على ثروات العالم، ولأنها وظيفة بدون أجر فسببت الفقر للمرأة، والحل في نظر الجندريات نمط جديد من الأسر غير النمطية (الأسرة النمطية أو التقليدية هي المتكونة من زوج وزوجة وأطفال)، تتحقق فيها حرية المرأة بعيدًا عن السيطرة الذكورية، هذا فكر ما بعد الحداثة الذي تعد الفلسفة الجندرية أحد تجلياته، ورؤيته للأسرة وقد ترتب عليه ذوبان الأسرة في الغرب كذوبان قطعة ثلج تحت الشمس، واليوم الحضارة الغربية تنهار نتيجة تنكبها عن الفطرة .

6. الأسرة أصل العمران:

نجد أن قصة الأسرة في القرآن بدأت مع بداية الخلق ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (النساء/1) فالأسرة في القرآن تقوم على الزوجية الإنسانية (ذكر/أنثى) التي أصلها من نفس واحدة.

وهذا يعني أن الأنوثة من النفس الواحدة... وهي من النفس الأولى فطرة وطبعاً، خلقها الله لتسكن للذكورة وتكون زوجاً لها، وليبث منهما رجالا كثيرًا ونساءً، فلا فارق في الأصل والفطرة، وإنما الفارق في

الاستعداد والوظيفة (سيد قطب، ص:574).

إنّ الاختلاف بين الذكر والأنثى من الفطرة، وأنه لا تبديل لخلق الله الذي فطر عليه الناس، وأن الحكمة من هذا الاختلاف تحقيق التكامل واستمرار النسل البشري في إطار أسرة توزع فيها الأدوار بين شقي الإنسان، وقد وضع الإسلام أحكاما وتشريعات دقيقة تحكم بناء الأسرة وتصوبها نحو تحقيق مقاصد الاستخلاف، لذا نجد القرآن بين أحكام الأسرة وفصل فيها أكثر من العبادات كالصلاة والصيام...، لمحوريتها في قيام الحضارات والأمم. ولأهميتها في تحقيق الكليات الخمس والمحافظة عليها في الواقع.

وبين القرآن طبيعة العلاقة التي تحكم شقي الإنسان(ذكر/أنثى) السكن والمودة والرحمة ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (الروم /21)، فبالإضافة إلى هذا الميل الفطري المركوز في الخلق الإنساني نحو الاتحاد والتكاثر، وضع الشارع الحكيم تشريعات بينت حقوق وواجبات كل من الزوجين، فشرع أحكاما توجد الأسرة، وجعل الزواج عهدا وميثاقا غليظا، ووضع شروطا لصحته كالولي والشهود والإعلان...

وكذلك شرع الإسلام للأسرة كل ما يحميها ويصونها من العلل والأمراض، فحرم كل ما يؤدي إلى هدمها أو نقضها، فحرم كل زواج لا يستوفي الشروط كزواج التحليل والمتعة ...، وحرم الزواج بالمحرمات من النساء تحريما مؤقتا، وحرم التبني حتى لا تختلط الأنساب لأن في اختلاطها تفكيك للعلاقات الاجتماعية، وحرم الزنا والفاحشة التي تعد خروجا عن الفطرة...، وقد حرم الإسلام كل ما يؤدي لهدم الأسرة أو تعطيلها عن أداء وظائفها الرسالية.

ولقد حرص الإسلام على الأسرة لكونها نواة الأمة ومصدر رفدها، ولأنها "هي المحل الذي يتعلق فيها الإنسان بغيره تعلق نسب، ويتخلق فيها بحسب هذا التعلق "(طه عبد الرحمن، 2006 نص:99)، فلا تَخلق ولا تدين ولا تزكية بدون أسرة، فهي المعقل الذي يراعي مصالح الإنسان، وهي المؤسسة الفطرية الأولى التي تضمن استمرار التدين، فلا توجد مؤسسة مؤهلة لبناء التدين في الفرد كالأسرة، لا المدرسة ولا الدولة...حتى المسجد فهو مؤسسة مكملة لما زرعته الأسرة.

إن وظيفة الأسرة في الرؤية الإسلامية هي صنع الأجيال الربانية والإسهام في إحياء الأمة والحفاظ على كيانها بتزكية القلوب وبناء العقول المبدعة وإيقاد الهمم الخلاقة لتحرير الأمة من الاستكبار العالمي.

إن مقاصد الشريعة المتمثلة في حفظ الدين والنفس والعقل والمال يبدأ تفعيلها والعمل على إرساء دعائمها والمحافظة عليها من الأسرة، فهي"تبني الدين في مكوناتها بتوجيهه، وتزكي النفوس بتقويمه وتحفظ العقول بترشيده، وتحفظ النسل بحكمته وأحكامه، والمال بتسديده، وباجتماع وسائل الحفظ كلها في الأسر يبني التشريع العزة للأمة، وبهذا الاجتماع تسترد شهودها الضائع" (مونية الطراز،2015، ص:225).

والمتتبع للقرآن يجده يركز على بناء الإنسان لأنه أساس كل بناء عمراني حضاري، ومن ثم جاء التركيز على الأسرة؛ إذ يعتبرها المأوى الإنساني الذي يحقق مقاصد الشريعة العامة، ويعضد مقصد العمران الجامع للكليات الخمس، فالأسرة في الإسلام... هي امتداد واتساع نحو أمة الرسالة والبلاغ والشهود. وعليه لم يكن غريبا أن جعل الإسلام لكل دائرة من دوائرها المبثوثة أحكاما وتشريعات دقيقة تحكم بناءها وتربطها بسابقاتها وتصوبها نحو الدائرة الكبرى (الأمة) والرسالة الأسمى، وهي أمانة الاستخلاف وإعمار الأرض كدحا نحو الله تعالى وملاقاته

وبناء على ما سبق لابد من إحياء وظائف الأسرة الحضارية لأنها تعد "أحد الضمانات الأساسية لإعادة بعث القيم الإسلامية في البنية الأساسية المجتمعية، وعلى رأسها قيم الشورى والعدل فتماسك هذه البنية المجتمعية وإحياء فعاليتها هو الحصن الأخير في مواجهة الاختراق الخارجي والاستبداد الداخلي". (هبة عزت رؤوف،1995، موقع إلكتروني).

وعليه أصبح لزاما نخل فقه الأسرة من كل معاني الاستبداد والقهر والتراتبية والصراع، وتفعيل معاني الشورى والعدل النابعة من السكينة والمودة والرحمة بين شقي الإنسان (ذكر وأنثى) حتى يتحقق التكامل بين الزوجين بوصفهما مكلفين بأدوار اجتماعية مختلفة تصب في خدمة مقاصد العمران والاستخلاف.

7. خاتمة:

7. 1. أهم النتائج:

1) الجندر مصطلح نشأ وترعرع في الغرب، وزرع في العالم الإسلامي دون مساءلة ثقافية.

2) يرتكز الجندر على تفكيك معنى الذكورة والأنوثة، وإلغاء الفروق بين الذكر والأنثى، والحديث عن جنس ثالث "الجندر"؛ ذلك أن الإنسان يولد حياديا لا ذكرا ولا أنثى ثم المجتمع والدين والثقافة تذكره أو تؤنثه بحسب الفلسفة النسوية.

3) تعتقد النسوية أن الاختلاف بين الذكر والأنثى ترتب عليه اضطهاد المرأة، لذا شنت حربا ضروسا على فطرة الزوجية، وترتب على هذا الدعوة للشذوذ باعتباره الحل الذي يخلص المرأة من استعباد الرجل، وأعلنت الحرب على الزواج والأمومة لأنها البنى التحتية لاستعباد المرأة، هذه هي الرؤية الجندرية للمرأة والأسرة والحلول التي وضعتها لتفكيكهما.

4) الرؤية التوحيدية للمرأة والأسرة تقوم على تأكيد أن الزوجية سنة من سنن الله الحاكمة في الكون، وفطرة إنسانية وضرورة بيولوجية تضمن استمرار النوع الإنساني.

5) أكد القرآن على وحدة أصل (الذكر والأنثى)، وأنهما من نفس واحدة فطرة وطبعا، وأنه لا فارق بينهما إلا في الاستعداد والوظيفة، وخلق الله الأنوثة لتسكن للذكورة في إطار من المودة والرحمة،

6) وتقوى الله أن يتراعى الذكر والأنثى متكاملين فلا تحملهما العصبية على التفاضل والتظالم، بل في

إطار من التكامل والتعاون لتحقيق الغاية من الوجود الإنساني.

7) القرآن يعتبر الأسرة المأوى الإنساني الذي يحقق مقصد العمران الجامع للكليات الخمس.

7. 1. أهم التوصيات:

أصبح لزاما تجديد فقه الأسرة؛ وذلك من خلال نخله مما علق به من شوائب الاستبداد والظلم والتفاضل، والإجابة على أسئلة الأسرة المعاصرة، وإحياء أدوارها الحضارية حتى نعيد للأمة عزتها وكرامتها.

8. قائمة المصادر والمراجع:

8. 1. الكتب:

1) أبو داوود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، صححه الألباني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني ومشهور بن الحسن بن سلمان، مكتبة المعارف للنشر (د. م)، ط1، (د. ت).

2) أمل بنت عائض الرحيلي، مفهوم الجندر وآثاره على المجتمعات الإسلامية – دراسة نقدية تحليلية في ضوء الثقافة الإسلامية، مركز باحثات لدراسات المرأة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1437هـ -2016م.

3) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، كتاب اللباس، (دمشق: دار ابن كثير، 1423هـ-2002م)، ط1.

4) خالد بن عبد العزيز السيف، إشكالية المصطلح النسوي دراسة دلالية مصطلح "المساواة"... "الحجاب"... "التمكين"... أنموذجا، (الدار العربية للطباعة، 1437هـ- 2016م)، ط1.

5) خديجة كرار الشيخ الطيب بدر، الأسرة في الغرب أسباب تغيير مفاهيمها ووظيفتها -دراسة نقدية تحليلية-، (دمشق: دار الفكر)، الطبعة الأولى،1430هـ-2009م.

6) رائد جميل عكاشة ومنذر عرفات زيتون، الأسرة المسلمة في ظل المتغيرات المعاصرة، دار الفتح، عمان، ط1، 1436هـ-2015م.

7) زينب العلواني، الأسرة في مقاصد الشريعة قراءة في قضايا الزواج والطلاق في أمريكا، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1434هـ-2013م)، ط1.

8) سعاد جوزيف وآخرون، موسوعة النساء والثقافات الإسلامية، كلمة الترجمة، هالة كمال، دار بريل، بوسطن،2003م.

9) سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة ،1423هـ-2003م.

10) سيمون دي بوفوار، الجنس الآخر، ترجمة: ندى حداد، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

11) عبد الوهاب الميسري، إشكالية التحيز رؤية معرفية وعودة الاجتهاد محور العلوم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ط3،1418هـ-1998م.

12) عبد الوهاب المسيري، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، دار الفكر، لبنان، ط4،2010.

13) محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، تونس: الدار التونسية للنشر، 1984م.

14) نورة بوحناش، الاجتهاد وجدل الحداثة، تونس، 1437هـ-2016م)، ط1.

15) هالة كمال وآية سام، النسوية والجنسانية، ترجمة: عايدة سيف الدولة، سلسلة ترجمات نسوية، العدد السابع، مؤسسة المرأة والذاكرة، ط 1، 2016.

8. 2. الدوريات:

1) إسلامية المعرفة، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر،1995، المجل د1، العدد 2.
https://citj.org/index.php/citj/article/view/2197

2) عالم الفكر، مارس1979، المجلد 9، العدد 4..https://ia802905.us.archive.org.

8. 3. المواقع الإلكترونية:

1) موقع الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/gender-inclusive-language/guidelines.shtml.

2) موقع باحثات لدراسات المرأة، https://bahethat.com.

3) موقع شبكة المرأة السورية، https://swnsyria.org.

4) موقع اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل: http://www.iicwc.org/